

هل يحق لأردوغان التبعّ بحقوق الإنسان؟

وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن المحاكم التركية تعاملت بشكل غير قانوني عندما اعتمدت على مجرد الشك في انتماء باس إلى منظمة محظورة كاسباب كافية لاعتقاله قبل المحاكمة.

وتم اعتقال عشرات الآلاف للاشتباه بارتباطهم بغولن الذي تشيّر أنقرة إلى أنه أمر بتنفيذ محاولة الانقلاب التي استهدفت الرئيس رجب طيب أردوغان. وينفي غولن أي صلة له بالمحاولة.

وقالت المحكمة الأوروبية في تعليقها على محاكمة الناشط عثمان كافالا في قضية غيززي "مع عدم توفر حقائق أو معلومات أو أدلة تظهر أن السيد كافالا تورط في نشاط إجرامي، فمن غير المعقول الاشتباه في أنه حاول الإطاحة بالحكومة باستخدام القوة أو العنف" مطالبته السلطات بالإفراج عنه.

وأضافت في حكم مؤيد لكافالا أن اعتقاله كان بهدف إسكاته، وبأنه "سيكون له، على الأرجح، أثر رادع بخصوص عمل المدافعين عن حقوق الإنسان".

الرئيس التركي يناور مع أوروبا بورقة حقوق الإنسان رغم إدراكه عدم أهليته لإشهار هذا السلاح وهو المتورط في الانتهاكات

وأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ملزمة قانوناً، لكن تركيا لم تنفذها مراراً. وفي نوفمبر 2018 أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا بإطلاق سراح صلاح الدين دميرطاش "في أسرع وقت ممكن"، معتبرة أن توقيفه الطويل يأتي في سياق "الهدف غير المعلن.. بحق التعددية في تركيا".

وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن تركيا انتهكت حرية تعبير المعارض الكردي صلاح الدين دميرطاش بإدانته جنائياً بسبب إبداء وجهة نظره خلال مقابلة تلفزيونية.

وقالت المحكمة إنها بعد التحقق من تصريحات تلفزيونية لدميرطاش تعود لعام 2005 "رأت أن تلك التصريحات بمجموعها لا يمكن النظر إليها على أنها تتضمن دعوة لاستخدام العنف، أو دعوة للمقاومة المسلحة أو التصرد، ولا يمكن اعتبارها خطاباً محرّضاً على الكراهية".

وتطالب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان منذ الخريف بإطلاق سراحه لكن دون جدوى. ورفضت وزارة العدل التركية التعليق على حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في 10 من ديسمبر الماضي.

وفي السنوات الثلاث التي أعقبت محاولة الانقلاب سجنّت السلطات أكثر من 77 ألف شخص انتظراً لمحاكمتهم وعزلت أو أوقفت عن العمل نحو 150 ألفاً من موظفي الحكومة وأفراد الجيش وغيرهم.

وانتقد حلفاء تركيا الأوروبيون وجماعات مدافعة عن حقوق الإنسان نطاق الحملة قائلين إن الرئيس رجب طيب أردوغان استغل محاولة الانقلاب الفاشلة كذريعة لسحق معارضيه.

ودافعت أنقرة عن الإجراءات باعتبارها ضرورية في مواجهة تهديدات أمنية تعرض لها البلاد وتوعدت بالقضاء على شبكة غولن.

ويشكك منتقدو حكومة أردوغان في استقلالية المحاكم التركية، لاسيما منذ حملة القمع التي أعقبت الانقلاب الفاشل في عام 2016. ويقول أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه إن أحكام القضاء مستقلة.



من بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة

أنقرة - من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السرعة القصوى لفرض المزيد من الضغوط على الدول الأوروبية عبر مقايضة سياسية اشترط فيها وجوب تقديم الدعم اللازم في مواجهة النظام السوري المدعوم روسيا بمحافظة إدلب شرق شمال سوريا.

وأعلن أردوغان الأربعاء أنه على الاتحاد الأوروبي دعم تحركات تركيا الهادفة إلى حل النزاع في سوريا إذا أراد وضع حد لآزمة الهجرة.

اللائق في تهديدات الرئيس التركي الجديدة أنه أخذ يناور بورقة يجمع الكثير من المتابعين على أنه ليس من حقّه إشهارها في معاركه السياسية والعسكرية وهي تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان.

وفي إطار حربه الكلامية الضاغطة على أوروبا، اتهم أردوغان في خطاب ألقاه بأقرة الدول الأوروبية وبينها اليونان بـ"الدوس" على حقوق الإنسان عبر "ضرب وإغراق زوارق وحتى إطلاق النار" على المهاجرين الساعين للوصول إلى أوروبا من تركيا بعدما فتحت أنقرة حدودها أمامهم.

ولئن اعتاد العالم وخاصة أوروبا على سياسة الرئيس التركي التي تؤلف منذ سنوات ورقة اللاجئين لفرض تصورات أنقرة على الدول الأوروبية، فإنه يوجد إجماع لدى جل المتابعين لعقدين من حكم أردوغان في تركيا بأنه هو الآخر من يحق له التبعّ بحقوق الإنسان خاصة أن أنقرة متورطة في السنوات الأخيرة في الكثير من الملفات الداخلية أو الخارجية الحسنة بانتهاكات حقوق الإنسان.

ويتساءل المراقبون عن مدى هذه الجراة التي يتمتع بها أردوغان كي يحاجج أوروبا بملف حقوق الإنسان في الوقت الذي يساهم فيه نظامه في إغراق العديد من الدول بالمئات من مثل سوريا وليبيا ودول عربية أخرى في فترة ما بعد 2011.

وداس الرئيس التركي في الأشهر الأخيرة على كل المواثيق الدولية والتكثيف الضامنة لحقوق الإنسان خاصة بتقديمه بصفة علنية دعماً عسكرياً ومالياً وجدد مرتزة ومنتشدين كانوا يقاتلون في سوريا لإسناد الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق برئاسة فائز السراج في العاصمة الليبية طرابلس.

وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن تركيا انتهكت حرية تعبير المعارض الكردي صلاح الدين دميرطاش بإدانته جنائياً بسبب إبداء وجهة نظره خلال مقابلة تلفزيونية.

وقالت المحكمة إنها بعد التحقق من تصريحات تلفزيونية لدميرطاش تعود لعام 2005 "رأت أن تلك التصريحات بمجموعها لا يمكن النظر إليها على أنها تتضمن دعوة لاستخدام العنف، أو دعوة للمقاومة المسلحة أو التصرد، ولا يمكن اعتبارها خطاباً محرّضاً على الكراهية".

وتطالب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان منذ الخريف بإطلاق سراحه لكن دون جدوى. ورفضت وزارة العدل التركية التعليق على حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في 10 من ديسمبر الماضي.

وفي السنوات الثلاث التي أعقبت محاولة الانقلاب سجنّت السلطات أكثر من 77 ألف شخص انتظراً لمحاكمتهم وعزلت أو أوقفت عن العمل نحو 150 ألفاً من موظفي الحكومة وأفراد الجيش وغيرهم.

وانتقد حلفاء تركيا الأوروبيون وجماعات مدافعة عن حقوق الإنسان نطاق الحملة قائلين إن الرئيس رجب طيب أردوغان استغل محاولة الانقلاب الفاشلة كذريعة لسحق معارضيه.

ودافعت أنقرة عن الإجراءات باعتبارها ضرورية في مواجهة تهديدات أمنية تعرض لها البلاد وتوعدت بالقضاء على شبكة غولن.

ويشكك منتقدو حكومة أردوغان في استقلالية المحاكم التركية، لاسيما منذ حملة القمع التي أعقبت الانقلاب الفاشل في عام 2016. ويقول أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه إن أحكام القضاء مستقلة.

وانتقد حلفاء تركيا الأوروبيون وجماعات مدافعة عن حقوق الإنسان نطاق الحملة قائلين إن الرئيس رجب طيب أردوغان استغل محاولة الانقلاب الفاشلة كذريعة لسحق معارضيه.

ودافعت أنقرة عن الإجراءات باعتبارها ضرورية في مواجهة تهديدات أمنية تعرض لها البلاد وتوعدت بالقضاء على شبكة غولن.

ويشكك منتقدو حكومة أردوغان في استقلالية المحاكم التركية، لاسيما منذ حملة القمع التي أعقبت الانقلاب الفاشل في عام 2016. ويقول أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه إن أحكام القضاء مستقلة.

نازحون من جسيم حرب إدلب إلى مأساة حدود أوروبا

فتح تركيا حدودها مع اليونان أمام اللاجئين ينذر بتكرار أزمة عام 2015



مأساة إنسانية جديدة

أنفقت 40 مليار دولار حتى الآن لاستضافة اللاجئين.

كما تسعى أنقرة إلى حشد دعم لسياساتها في سوريا، أين تعارض الرئيس السوري بشار الأسد والمقاتلين الأكراد المرتبطين بحزب العمال الكردستاني، الذي قاد تمرداً دام 35 سنة داخلها. ويريد أردوغان استغلال بعض الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من الأكراد في أكتوبر الماضي لإعادة توطين اللاجئين من تركيا. لكن الخطة لم تلق دعماً دولياً كبيراً.

هل تتكرر أحداث 2015

في 2015، وصل مليون لاجئ إلى أوروبا بعد أن عبر جلم الحدود بين تركيا واليونان (جاءت نسبة أقل من بلدان أخرى مثل العيون من ليبيا إلى إيطاليا). ومع إشارة أردوغان إلى "الملايين" الذين ينتظرون عبور الحدود اليونانية قريباً، أسرعت الدول الواقعة على الحدود الأوروبية (مثل اليونان وبلغاريا) إلى تحريك قوات الشرطة وحرس الحدود والجيش للتعامل مع المهاجرين، وتبدو بذلك أكثر استعداداً لمواجهة التهديد مما كانت عليه في سنة 2015.

ومع ذلك، يصعب التحكّم في المعابر البحرية نظراً لعدم تحرك قوات خفر السواحل التركية لإيقاف قوارب المهاجرين المتوجهة إلى الجزر اليونانية. وبمجرد أن تصبح السفن المتهوجة داخل المياه اليونانية فلا يمكن إرجاعها. وفي الكثير من الأحيان تضطر السلطات لإنقاذ راكبي القوارب الغارقة أو المعطلة. وفي أواخر 2019، كانت نسبة وصول الوافدين إلى اليونان في أعلى مستوياتها منذ 2016. ويخشى الاتحاد الأوروبي تكرار الأزمة التي أشعلت انقسامات بين الدول الأعضاء.

وقبل الأزمة الحالية كانت اليونان في مواجهة مع عشرات الآلاف من المهاجرين الذين دخلوا من تركيا، حيث رغب معظمهم في المرور إلى دول الاتحاد الأوروبي الأكثر ازدهاراً مثل ألمانيا، ولكنهم أصبحوا عالقين فيها بعد إغلاق الحدود الأخرى في وجوههم.

وأصبحت مخيمات المهاجرين تشمل أعداداً تتجاوز طاقة استيعابها حيث يوجد أكثر من 20 ألف شخص في لبيسبوس وحدها، أين تبقى الظروف المعيشية سيئة.

وبموجب الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، يجب أن يبقى القادمون الجدد في الجزر حتى تتم معالجة طلبات لجوئهم. لكن العملية كانت طويلة مما أدى إلى تراكم المهاجرين.

عنف الشرطة اليونانية ليس أسوأ من ابتزاز الأتراك في عيون المفردين

19

حركتهم داخلها منظمة بموجب اتفاق صنع في عام 2016 مع الاتحاد الأوروبي، حيث شددت تركيا من قيودها على الحدود بموجبها. لكن ومنذ أن أعلنت أنقرة أنها لن تعرقل أولئك الذين يسعون لدخول أوروبا خلال الأسبوع الماضي، هرع الآلاف من الأفغان والإيرانيين والسوريين والباكستانيين وغيرهم من القادمين من أفريقيا وآسيا لتجربة حظوظهم.

ورغم طبيعة هذه التطورات كنتيجة للصراع في جنوب تركيا، أكد عدد من المسؤولين اليونانيين أن نسبة السوريين القليلة عند مقارنتها بحجمي الجنسيات الأخرى الذين قرروا العبور إلى أوروبا. وأن معظم المهاجرين هم من الأفغان والباكستانيين والمغاربة. وتشير أرقام نشرت في يناير الماضي، أي قبل القتال المكثف في سوريا، إلى تشكيل الأفغان 35 في المئة من الذين دخلوا اليونان من تركيا. بينما يمثل السوريون 14 في المئة.

وألقت السلطات اليونانية على حدود الأرياء القبض على 218 شخصاً واتهمتهم بعبور الحدود البرية بطرق غير قانونية. كما نجحت السلطات في إحباط حوالي 26500 محاولة عبور منذ السبت الماضي، على الرغم من أن ضغط القادمين بدا وكأنه يتراجع على اليابسة والبحر.

ووصل حوالي 520 شخصاً إلى الجزر اليونانية في غضون 24 ساعة حتى صباح الثلاثاء، وهو ما يعدّ نصف الواصلين يوم الإثنين. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة جمّع 13 ألف شخص على الحدود التي يبلغ طولها 212 كيلومتراً بحلول مساء السبت. كما أعلنت تركيا عن مغادرة 100 ألف لاجئ لأراضيها دون أن تقدّم دليلاً يدعم هذا الادعاء.

ويبقى الطرفان المنتهيين إلى حلف شمال الأطلسي (اليونان وتركيا) خصمين إقليميين تاريخيين اقتربا من الحرب ثلاث مرات في نصف القرن الماضي. وقبل هذه الأزمة، كانت العلاقات متوترة بسبب قضايا شرق المتوسط وهو ما طرح السؤال عن سبب فتح أردوغان للحدود.

ولطالما اشتكت تركيا من قلة دعم الدول الأوروبية لها في وقت تعاني فيه من عبء رعاية أكبر عدد من اللاجئين في العالم. وعلى الرغم من الوعود بتقديم مبلغ 6 مليارات يورو لدفع تكاليف الخدمات المقدمة للسوريين، يريد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إعادة التفاوض على الصفقة مع الاتحاد الأوروبي، ويقول إن تركيا

تتذر الأزمة الإنسانية المتصاعدة شمال سوريا بتعدد الوضع لا فقط في محافظة إدلب، بل بتفجر أزمة هجرة جديدة نحو أوروبا ستكون مماثلة لتلك التي حدثت عام 2015. وتدعم هذه الفرضية خاصة مع إصرار تركيا الإبقاء على حدودها مع اليونان مفتوحة أمام الآلاف من المهاجرين الذين يحملون جنسيات مختلفة، حيث تعد نسبة السوريين قليلة مقارنة بأخرين قرروا الهجرة ومعظمهم من الأفغان والباكستانيين والمغاربة.

أنقرة - لا يحدث مؤخرًا في الدوائر السياسية الأوروبية سوى عن تخوفات كبرى من أزمة هجرة جديدة ستسبب فيها المعارك بين النظام السوري المدعوم روسيا وتركيا في محافظة إدلب شمال سوريا.

ومع تواصل ضغوط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يتسكك بوجود الحصول على المزيد من الدعم الأوروبي لحسم معركة إدلب فأحدثه أو إغراق أوروبا باللاجئين، تتباين الكثير من المواقف حول هذا الملف وتطرح العديد من الأسئلة منها على وجه التحديد هل تعدّ التطورات الأخيرة بداية لأزمة هجرة المهاجرين الذين تجمعوا عند الحدود اليونانية؟

وطرحت وكالة "أسوشيتد برس" الأميركية هذه الأسئلة في تقرير للكاتين أندرو ويلكس ونيكولاس بافيتيس حدّث فيه كافة جوانب الملف وتحديداً من جهة أهداف أنقرة وتخوفات أوروبا من جهة أخرى.

نسبة السوريين من المهاجرين تعدّ ضئيلة مقارنة بالأفغان والباكستانيين والمغاربة الذين قرروا العبور إلى أوروبا

العابرون إلى اليونان

وتستمر الأزمة الإنسانية التي بدأت بالتصعيد العسكري للحكومة السورية وروسيا في شمال غرب سوريا. وقالت الأمم المتحدة إن الوضع قد وصل إلى مستوى جديد مروّع حيث شرد أكثر من 900 ألف مدني، ودفع اللاجئين إلى إحراق البلاستيك للتدفئة في بعض المخيمات المؤقتة.

وشهدت محافظة إدلب، آخر معقل للمتمردين في سوريا، تضاعفاً في عدد سكانها خلال الحرب الأهلية في البلاد. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد المدنيين في المحافظة يبلغ حوالي 3 ملايين، العديد منهم نزحوا عدة مرات من مناطق أخرى من سوريا.

وإلى جانب المدنيين هناك فصائل متمردة مختلفة تراجعت عن ساحات القتال في مواقع أخرى أو أنشأت إقطاعات في المحافظة المتنازع عليها التي تحكمها إدارات دينية متشددة. وفي مواجهة موجة تشمل حوالي مليون شخص فروا من الحرب في شمال سوريا،

